

البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية
دراسة حالة البنوك الإسلامية الأردنية (2007-2013)
دراسة مالية تحليلية

د. زكريا سلامة شطناوي^{1*}، د. محمد فاروق الشبول²

¹قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

²قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، اربد، الأردن

تاريخ الإرسال (2015/02/24)، تاريخ قبول النشر (2015/04/19)

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البعد الاجتماعي لتحديد ملامح هذا البعد في البنوك الإسلامية من منظور الاقتصاد الإسلامي، وتدرس حالة البنوك الإسلامية الأردنية في إطار التحليل المالي لأدائها للمدة الزمنية 2007 – 2013م، وتوصلت الدراسة إلى أن ملامح البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية تقوم على: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بكافة معاملاتها وأنشطتها المالية، تمويل الأصول والخدمات الحقيقية المنتجة، الإنفاق على بنود التكافل الاجتماعي، وأن هناك مساهمة من البنوك الإسلامية محل الدراسة في الإنفاق على بنود التكافل الاجتماعي. وتوصي الدراسة البنوك الإسلامية: بالموازنة بين العائد الربحي والإنفاق الاجتماعي، والأخذ بجميع ملامح البعد الاجتماعي بهدف تفعيله في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة نسبة الإنفاق على المحفظة الاجتماعية وخصوصاً عند البنوك ذات النسب المنخفضة جداً.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، البعد الاجتماعي، المحفظة الاجتماعية، البنوك الإسلامية.

The Social Dimensions Of Islamic Banks
Jordanian-Islamic Banks-Case Study (2007–2013)
Analytical Financial Study

Abstract

The study aims to highlight the social dimension to identify the characteristics of this dimension in Islamic banks from Islamic economy perspective and study the case of Jordanian Islamic banks in financial analytical frame to evaluate their performance for a period 2007-2013. The study concluded that the characteristics of social dimension in Islamic banks depends on: commitment with Islamic Shari' rules with all their transactions and financial activities, finance the assets and produced real services, expense on social solidarity items, take all characteristics of social dimension in order to activate it in social and economic environment and increase the proportion of expenditure. The study also that there are increasing in the proportion of expenditure on social portfolio specially at banks that have very low percentages.

Keywords: Islamic Economics, Social Dimension, Social Portfolio, Islamic Banks.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: zakshat@yahoo.com

المقدمة:

البنوك الإسلامية محل الدراسة في الإنفاق على بنود المحفظة الاجتماعية من مجمل توظيفاتها الاستثمارية. وتقوم هذه الدراسة في معالجة موضوعها على المسلمات والفرضيات التالية:

1. التزام البنوك الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بكافة معاملاتها المالية ونشاطاتها الاقتصادية يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي لديها.
 2. نمط التمويل الإنتاجي والائتماني في البنوك الإسلامية موجه نحو مشروعات تنموية تنتج سلعا وخدمات مطلوبة لأفراد المجتمع الإسلامي يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي لديها.
 3. تفعيل البنوك الإسلامية لمؤسسة التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وتحصيلها، وتفعيل القرض الحسن، والتبرعات ودعم مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتربوية والإنفاق الخيري يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي لديها.
- وتعتبر الدراسة أن النقطة الأولى والثانية هي مسلمات، أما الثالثة فهي الفرضية موضوع هذه الدراسة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي والتحليل المالي في معالجة موضوعها.
- مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة بالبنوك الإسلامية العاملة في الأردن ممثلة بالبنكين: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تقتصر الدراسة على هذين البنكين، نظراً لحدثة البنوك الإسلامية الأخرى: بنك دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي.

محددات الدراسة:

ستعالج هذه الدراسة موضوعها البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية محل الدراسة من خلال التحليل المالي، للفترة الزمنية من عام (2007-2013)، مع الإشارة إلى أن التقارير السنوية لعام 2014 للبنكين محل الدراسة لم يتم نشرها بعد.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

يعد موضوع البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية من الموضوعات الهامة التي تحتاج الى الكثير من البحث والدراسة

تمثل البنوك الإسلامية مؤسسة من صور الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على أسس عقدية وشرعية وأخلاقية، وتطبق مبادئه وأحكامه عامة، وفيما يخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي خاصة، ومن أهداف البنوك الإسلامية تحقيق أهداف اقتصادية خاصة متمثلة بتحقيق العائد الربحي ضمن الأطر الشرعية، وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف الاجتماعية التي هي من مقاصد الشريعة، ومنها: ما يتعلق بجانب الزكاة -أداء وتوزيعاً- وكذلك جانب القرض الحسن والتبرعات والتأمينات التبادلية والاستثمارات المحلية ذات البعد الاجتماعي وتمويل الصناعات الصغيرة، وما يرقى بالإنسان اجتماعياً.

وقد تعاقب على العالم أزمات مالية عدة، كان آخرها الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فتعالت الصيحات مناديه بضرورة إيجاد نظام مالي بديل كعلاج جذري للأزمات المالية، ومن هنا أصبحت البيئة العلمية مواتية لطرح النظام المالي الإسلامي -وعلى رأسه البنوك الإسلامية- كوقاية من حدوث الأزمات المالية وكعلاج لآثار الأزمة المالية الأخيرة التي ما زال العالم يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية الأردنية، لأن هذا البعد يعد من المواضيع الهامة في التمويل المالي، وتتمثل مشكلة الدراسة في تسليط الضوء على دور البنوك الإسلامية في البعد الاجتماعي، بعد تحديد ملامحه، وبيان جانب من هذا البعد من خلال التحليل المالي للتقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة (البنك الإسلامي الأردني والبنك الدولي العربي الإسلامي) للفترة الزمنية 2007 - 2013م، وتهدف الدراسة إلى بيان دور البنوك الإسلامية في ردف مؤسسة التكافل الاجتماعي (المحفظة الاجتماعية) بالنفقات التي تقدمها كقيم مطلقة وكنسبة من توظيفات المصارف في المحفظة الاستثمارية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين العلمي والتطبيقي، وذلك من خلال بيان ملامح البعد الاجتماعي في البنوك، ومساهمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاعات التنمية الاجتماعية التي يسعى البنك لتحقيقها، والوقوف على حجم المشروعات الموجهة في إطارها، والتعرف على الآليات العملية التي يقوم بها البنك لتحقيق أهدافه الاجتماعية، والعمل على تطويرها لتلبية لتطلعات وآمال المجتمع الأردني المتعلقة على البنك الإسلامي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى أن البنك يساهم بإحداث التنمية الاجتماعية المباشرة من خلال نشاطاته الاستثمارية، وتبين أيضاً أن هناك معوقات تقلل من قدرات البنك في تحقيق التنمية الاجتماعية، وقدمت الدراسة أنموذجاً مقترحاً لدائرة التنمية الاجتماعية في البنك للمساهمة في تطوير دوره في هذا المجال.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة **Abul-Hassan (2010)** والتي أجراها في **إندونيسيا بعنوان: (الكشف عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة البنوك الإسلامية).**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن وجود أي تعارض بين الأنشطة الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، ومؤشر الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تم تطويره استناداً إلى إطار عمل الأخلاق الإسلامية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتحليل محتوى تقارير سنوية لسبعة مصارف إسلامية في العاصمة الإندونيسية جاكارتا لقياس حجم الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن واحداً من أصل سبعة مصارف إسلامية كانت فوق المتوسط فيما يتعلق بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تكن مصدر قلق كبير لمعظم البنوك محل الدراسة.

- دراسة **Dusuki and Dar (2004)** والتي أجريت في **ماليزيا بعنوان: (تصورات أصحاب المصالح في المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: دراسة حالة للاقتصاد الماليزي).** تهدف الدراسة إلى استكشاف التصورات المختلفة لأصحاب المصلحة في المصارف الإسلامية في ماليزيا بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من 1500 موظف، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء استطلاع وجمع البيانات المتعلقة بالموضوع من أصحاب المصالح في البنك

الهادفة والمتعمقة التي تجمع بين الجانبين النظري والتحليلي. ومن الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث:

- دراسة **الزيود والخشمان (2014)** بعنوان: **(واقع المسؤولية الاجتماعية لدى لبنوك الإسلامية، دراسة حالة البنوك الإسلامية في الأردن).**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن، بعد ازدياد اهتمام منظمات الأعمال بالإففاق على الأنشطة الاجتماعية المختلفة، بجانب السعي إلى تحقيق الأرباح، وتوضح الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية تعد من أهم الأنشطة التي تمارسها، تأكيداً منها على واقعية وظيفة المال في الإسلام، وتبين من خلال الدراسة أن البنوك الإسلامية بجانب المسؤولية الاجتماعية تحتل مركزاً متقدماً بالإففاق عليه من بين البنوك العاملة في الأردن، إلا أنها ما زالت مقصرة في عملية الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية التي تقوم بها.

- دراسة **الزيود (2013)** بعنوان: **(المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن (2008 - 2010)).**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي والداخلي للعاملين فيها، حيث تم تحليل قيمة المساهمات النقدية للمجالات الاجتماعية كقيمة مطلقة، وكذلك نسبة من صافي الأرباح ومدى انتشار فروع البنك خارج العاصمة للمساهمة في التنمية وخدمة العملاء. وقد تم تطبيق فرضيات الدراسة على 15 بنكاً للفترة ما بين 2008 إلى 2010. وبينت نتائج الدراسة أن البنوك تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي وهو من ضمن سياستها وخططها وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بالبعد الداخلي فتبين أن هنالك نقصاً فيما يتعلق بالمبالغ المنفقة على العاملين بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين. وتوصي الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للبنوك التي تتبنى هذا المفهوم وأن يكون هناك معايير واضحة ومحددة لتقديم الدعم للمستفيدين.

- دراسة **الجراح (2008)** بعنوان: **(دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية).**

يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهذه المبادئ وما ينبثق عنها تشمل:

1. مبدأ الاستخلاف، أي أن الكون وما فيه ملك لله عز وجل، والإنسان مستخلف فيه، لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ سُبْحٌ بِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: 30)، وينبثق عن هذا المبدأ أن الملكية ليست حقا مطلقا ولكنها منحة إلهية مشروطة بحسن الاستخدام والاستغلال. وأن هدف الملكية إعمار الأرض وتحسين حياة الناس عليها.
2. مبدأ الحساب يوم القيامة، أي أن الإنسان محاسب على أفعاله وأعماله في الحياة الدنيا لقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص: 77]، وينبثق عن هذا المبدأ تكوين رقابة ذاتية على السلوك، والحث على العمل المنتج الطيب في الدنيا.
3. مبدأ التوسط، أي التمتع في الحياة دون تقتير أو إسراف، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [سورة الإسراء: 29]، وينبثق عن هذا المبدأ الحث على الإنفاق، والتوسط في الاستهلاك، وتحريم الاكتناز.
4. مبدأ الحرية الفردية، إذ لا يوجد في الإسلام ما يقيد حرية الفرد وذلك حتى يكون قادرا على تحمل المسؤولية التي سوف يحاسب عليها، وينبثق عن هذا المبدأ حرية التملك، وحرية التصرف وحرية اختيار النشاط الاقتصادي، ولكن ضمن أطر التعاليم الإسلامية وإطاعة الحاكم المسلم وعدم الإضرار بالنفس أو بالملك أو بالآخرين.
5. مبدأ لا ضرر ولا ضرار، بمعنى عدم الإفساد في الأرض وضرورة العمل على تحقيق الصالح العام، لقوله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص: 77]، ولقوله تعالى:

الإسلامي الماليزي بيرها (BIMB)، وبنك معاملات ماليزيا (BMMB)، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى تحقيق البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية.

وتأتي هذه الدراسة في الوقت الذي أغفلت فيه الدراسات السابقة التحليل المالي للبعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية- لمناقشة هذا البعد من خلال جانبين: الجانب النظري، من خلال بيان ملامح (إطار) البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية، وجانب التحليل المالي من واقع التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، ويأمل الباحثان أن تكون هذه الدراسة إضافة نوعية للدراسات ذات الصلة.

الإطار النظري:

ملامح البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية:

عند دراسة البعد الاجتماعي في الأدبيات التي تناولت المصرفية الإسلامية نجد أن هذه الأدبيات تضمنت جوانب متفرقة من موضوع الدراسة تحت عناوين عامة أهمها: أهداف البنك الإسلامي، خصائص البنك الإسلامي، الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية، المسؤولية الاجتماعية، الوظائف، الأمر الذي يقتضي دراسة الأدبيات التي يتعلق محاورها بالبعد الاجتماعي، بهدف الخروج بتصور عام عن ملامح البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية. ومن خلال دراسة هذه الأدبيات نجد أن كتابات الرواد الأوائل عن المصارف الإسلامية قد رسخت في أذهان الناس ما يجب أن تكون عليه المصارف الإسلامية، فأثبتوا لها ميزات وخصائص تميزها عن المصارف التقليدية، وأرادوها أن تتجزأ أهدافا كثيرة، منها: أن تكون المصارف الإسلامية مشروعا لعمارة الأرض وإنفاذ مبدأ الاستخلاف، ومقاصد الشارع في المال، ومؤسسة للتنمية الاقتصادية عبر تعبئة الموارد المالية واستثمارها، ومؤسسة للاستثمار البشري تعتني بالتعليم والصحة والتدريب والكفاءات المهنية، ومؤسسة لتحقيق العدالة عبر تأمين تكافؤ الفرص وإنصاف العمل من رأس المال، ومؤسسة للتكافل الاجتماعي يناط بها جمع الزكاة وتحصيلها، زيادة على ما افترضوه فيها من تفعيل القرض الحسن، والعناية بالمحتاجين (السبهاني، 2014: 68). وأن هذه المصارف تستمد مقوماتها من النظام الاقتصادي الإسلامي الذي

الاستثمار -مباشر أو غير مباشر- مجموعة من التحديات منها: الاعتبار الاجتماعي، ومنها ادخال المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية بين حساباته عند دراسة جدوى المشروعات، ومنها الاهتمام بالمشروعات التي تستجيب للحاجات السوية للإنسان، ومنها التنمية المتوازنة في كل القطاعات. وهكذا يضيف الالتزام العقائدي على استثمارات البنك معناها الحقيقي وقيمتها العظمى في تنمية المجتمع. وتقول أيضا: "من أنشطة البنوك الإسلامية، فهو دعوتها إلى إيتاء الزكاة والقيام بجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية، وحتى كادت الزكاة أن تصبح فريضة مهجورة لولا اهتمام البنوك الإسلامية بالإسهام في إحياء الدعوة لإيوائها" (الأنصاري، 1404هـ).

وتطرق دراسة أخرى إلى البعد الاجتماعي من خلال التطرق إلى مجالات المسؤولية الاجتماعية مبنية ما يجب على البنوك الإسلامية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية ومنها العمل على:

أ. تقديم عدد من الصيغ التمويلية الفريدة للمستثمرين والمجتمعات التي تعمل فيها، ومنها على سبيل المثال: المشاركة، والمضاربة، والمراوحة، والاستثمار المباشر، مما يؤدي إلى المساهمة في مواجهة المشكلات الملحة في المجتمع كالإسكان والأمن الغذائي والنقل والمواصلات، وتوفير فرص التشغيل والعمالة وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع.

ب. إحداث التزاوج بين عنصري رأس المال والعمل، وبالتالي تنقية المعاملات المالية والاستثمارية من الربا، ومن كل ما هو محرم في المعاملات المالية والتجارية، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال بما يساهم في القضاء على البطالة.

ج. المساهمة في تدعيم البنية الاجتماعية للمجتمع الإسلامي والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق مجموعة الأساليب والوسائل، ومن أهمها: تجنب المعاملات المحرمة شرعاً وما ينتج عنها من آثار ضارة، والاهتمام بتحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، كذلك منح القروض الحسنة والقروض الإنتاجية، وإثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والعمل على نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع، خاصة في فقه المعاملات، وذلك من خلال إصدار ونشر الكتب

﴿وَيَقَوْمٌ أَوْفُوا بِالْعِمَالِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [سورة هود: 85]، وينبثق عن هذا المبدأ أن يكون النشاط الاقتصادي نافعا للناس وخاليا من الضرر، وتحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية للمجتمع الإسلامي.

6. مبدأ العمل والجزاء، إذ يعتبر العمل في الإسلام عبادة، وهو فريضة، وبالتالي فالإنسان مأمور به حسب قدرته عليه، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]، والأجر والثمن هو تعويض عن العمل والجهد المبذول، والوقت المنصرف فيه، لقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [سورة النجم: 39-41]، وينبثق عن هذا المبدأ الحث على العمل والإنتاجية، وحق الأجر مقابل العمل أو الملك.

7. مبدأ أولويات الحاجات الإنسانية في الإسلام، والتي تشكل هرم الأولويات الإنسانية في الإسلام، وهي على التوالي: الضرورات والحاجيات والتحسينيات، وينبثق عن هذا المبدأ تعريف الأنشطة الاقتصادية الضرورية والحاجية والتحسينية، وتحديد أولويات الاستثمار الإسلامي، وتوزيع الموارد الاقتصادية بحسب مستوى تحقيق المجتمع لهذه الحاجات (العللوني، 2010: 87-92). وكما أعلنت المصارف الإسلامية في كثير من أدبياتها عن التزامها بأهداف اجتماعية كثيرة، وهذا أمر لا يقتضيه نشاطها المصرفي الاعتيادي، وقد مثل هذا الإعلان عنصر ضغط أدبي لا تواجه المصارف التقليدية مثله، وإن كان هذا لا يمنع مراعاتها لمسؤوليتها الاجتماعية (السبهاني، 2014: 205).

تقول إحدى هذه الأدبيات أن من خصائص البنك الإسلامي (الجراح، 2008: 23-24): الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته وأعماله المصرفية، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وتوجيه جهود البنك نحو الاستثمار الحلال.

وتقول دراسة أخرى أن البعد الاجتماعي يتجلى من خلال الالتزام العقائدي للبنك حيث يوجب عليه بشكل عام في مجال

وتحسينيات، والفقهاء الإسلامي وفر أساليب وآليات متعددة للتمويل الإسلامي.

3. تفعيل مؤسسة التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وتحصيلها، وتفعيل القرض الحسن، والإنفاق الخيري المتمثل بالتبرعات ودعم مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتدريبية. ويعكس هذا الشرط فلسفة ونظرة الإسلام للمال بأنه ذو وظيفة اجتماعية في وجوب الزكاة عليه، والإنفاق في أوجه الخير المتعددة.

إن توفر الملامح سابقة الذكر مجتمعة في البيئة المالية الإسلامية يترجم الإطار العام للبعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية، كما أن كل نقطة منها تعد شرطاً ضرورياً وليس شرطاً كافياً ولا بد منها مجتمعة لعكس البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية، فالبعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية يظهر جلياً عندما تفعل الملامح الثلاث السابقة مجتمعة في كافة نشاطات ومعاملات البنوك الإسلامية.

بعد استعراض ملامح البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية وتحديد أبعاده، ترى الدراسة أنه يمكن القول أن مفهوم البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية يعني: قيام البنوك الإسلامية بدورها الكامل في دعم المجتمع الإسلامي وذلك من خلال التزامها بالأحكام الشرعية في كافة معاملاتها ونشاطاتها، واستثمار أموالها في التمويل الإنتاجي والائتماني في مشروعات تنمية تنتج السلع والخدمات المطلوبة للمجتمع، وتفعيل مؤسسة التكافل الاجتماعي بكافة بنوده.

وبعد بيان مفهوم البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية تثار التساؤلات التالية:

- ما هي بنود التكافل الاجتماعي التي تقدمها البنوك الإسلامية الأردنية كقيم مطلقة؟
 - وما هي نسبة الإنفاق على بنود التكافل الاجتماعي من مجمل المحفظة الاستثمارية في البنوك الإسلامية؟
- وستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال الجزء التالي في هذه الدراسة.

والدوريات والنشرات الإسلامية وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تخدم هذا الغرض (المغربي، 1996: 270).

وتضمنت دراسة أخرى البعد الاجتماعي من خلال بيان الوظائف الأساسية للبنوك الإسلامية، ومن هذه الوظائف: تحرير المعاملات من الفوائد الربوية، والوظيفة الاستثمارية والتي تشمل البحث والتعرف على المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة بشرط التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، والوفاء بالحاجات الضرورية لجماهير المسلمين، والإسهام الفعال في تنفيذ خطط التنمية. وكذلك الوظيفة التمويلية: حيث تعتمد البنوك الإسلامية هذه الوظيفة لتدبير الموارد المالية ذات الأجل المناسبة بما يسمح لها بتقديم التمويل المتوسط وطويل الأجل للمشروعات وتسويق الموارد الخام لاستيرادها من الخارج. ووظيفة التكافل الاجتماعي من خلال قيام البنوك الإسلامية بممارسة أنشطة الزكاة والقرض الحسن (سليمان، 1996).

وعليه فإن ملامح البعد الاجتماعي في البيئة المالية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1. الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بكافة المعاملات المالية والنشاطات الاقتصادية في البنوك الإسلامية. هذا الشرط يعمل على تعزيز البعد الاجتماعي من خلال حماية المجتمع من المخاطر المصطنعة، الاستغلال، الغرر، الجهالة، أكل أموال الناس بالباطل وغيرها. وهذا يجسد نظرة وفلسفة الإسلام لوظيفة المال بأنه وسيلة وليس غاية بحد ذاته، فحرم أن يكون المال سبباً للاستغلال أو الظلم أو الغبن.
2. التمويل الإنتاجي والائتماني في مشروعات تنمية تنتج السلع والخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع الإسلامي. يعمل هذا الشرط على تعزيز البعد الاجتماعي من خلال زيادة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وعلى تحقيق التنمية للمجتمع بكل أبعادها، بسبب الزيادة في: النشاط الاقتصادي، النشاط الاجتماعي، النشاط الإنتاجي، التوظيف، الدخل القومي ودخل الأفراد، القوة الشرائية، نسب الادخار وغيرها، بما يعكس نظرة الإسلام للمال بأنه سبب مباشر في عمارة الأرض ضمن أولويات المجتمع الإسلامي من ضروريات وحاجيات

بنود التكافل الاجتماعي في البنوك الإسلامية الأردنية (تحليل مالي):

لبيان حجم الإنفاق على بنود المحفظة الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن والذين هما حدود الدراسة، ولبيان نسب هذا الإنفاق من مجمل المحفظة الاستثمارية، تناولت الدراسة تحليل البيانات المالية المتعلقة بهما من التقارير السنوية للبنكين (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي)، للفترة الزمنية الممتدة من 2007-2013، كما هو مبين في الجداول التالية:

أولاً: تحليل البيانات المالية المتعلقة بالبنك الإسلامي الأردني:

يشير الجدول (1) إلى حجم إنفاق البنك الإسلامي الأردني على بنود المحفظة الاجتماعية. وهذه البنود هي: القرض الحسن والصندوق التبادلي والتبرعات.

جدول 1 محفظة التكافل الاجتماعي للبنك الإسلامي الأردني ⁽¹⁾				
السنة	القرض الحسن	الصندوق التبادلي	التبرعات	المجموع
2007	8,700,000	385,000	201,500	9,286,500
2008	21,800,000	320,000	340,900	22,460,900
2009	13,000,000	374,000	270,100	13,644,100
2010	21,600,000	522,000	364,800	22,486,800
2011	23,400,000	637,000	508,100	24,545,100
2012	20,400,000	645,000	493,300	21,538,300
2013	22,300,000	680,000	601,300	23,581,300

(1) الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من عام (2007) إلى عام (2014).

يلاحظ على التركيبة البنوية للمحفظة الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني أن بند الزكاة غير موجود فيها، في الوقت الذي اعتبر منظرو الاقتصاد الإسلامي ومؤسسو البنوك الإسلامية بند الزكاة من أهم بنود المحافظ الاجتماعية، فقد جاء في المعيار الشرعي رقم (35) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن المؤسسة تلزم بإخراج الزكاة في الحالات الآتية: صدور قانون ملزم بإخراج الزكاة، أو النص في النظام الأساسي على الالتزام بإخراج الزكاة، أو صدور قرار من الجمعية العمومية بالالتزام بإخراج الزكاة (المعيار الشرعي رقم 35 الزكاة، 2010:

472) وقد أكدت ذلك معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية" (معيار المحاسبة المالية رقم 9 الزكاة، 2007م: 331)، وعدم وجود بند الزكاة في المحفظة الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني مرجعه أن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة عن أموال المساهمين أو المودعين، لأن الحالات التي نص عليها المعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) لا تنطبق على البنك الإسلامي الأردني، وكذلك على البنك العربي الإسلامي الدولي، فليس هناك تحويل لإدارة البنك بإخراج الزكاة مباشرة، ولا يوجد قانون لتحصيلها، وكذلك لم ينص النظام الأساسي للبنك على ذلك، وأيضا قرارات الجمعية العمومية لا تلزم بذلك إضافة أنه لا يوجد توكيل من المساهمين بذلك، لذا فإن على المساهم تركيبة أسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة، مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي: "إذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الاكتتاب بها هي المتاجرة والتداول، فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم والأرباح الموزعة، وإذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الاكتتاب بها هي الحصول على الأرباح وليست المتاجرة، فإنه يزكي الأرباح الموزعة بالإضافة إلى ما يخص أسهمه من الموجودات الزكوية في البنك عن طريق التحري والتقدير، وقد أشارت التقارير السنوية للبنكين الإسلامي الأردني والعربي الدولي الإسلامي صراحة "إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والاستثمار المخصص والمشاركين في سندات المقارضة المحافظ (الاستثمارية) في حال توافر شروط الوجوب" (البنك الإسلامي الأردني، 2013: 85. البنك العربي الإسلامي الدولي، 2013: 46).

وفيما يتعلق بالإنفاق على القرض الحسن يلاحظ أنه قد تزايد من عام (2007) إلى عام (2011) ثم تراجع قليلا في عام (2012) لكنه زاد في عام (2013). والذي يحدد حجم هذا الإنفاق في كل عام الإدارة العليا للبنك على أساس السياسة المالية والفنية للبنك (الشبول، 2014). وتقدم هذه القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج (البنك الإسلامي الأردني، 2013: 24)، والأولوية تكون لأصحاب الحسابات لدى البنك من باب التحوط، ولكن هذا لا يمنع من إعطاء مثل هذه

2012 لتشمل كل من تبلغ مديونيته 75 ألف دينار فأقل بدلا من 50 ألف دينار، وفي عام 2013 أصبحت مظلة التكافل تشمل متعاملي التأجير التمويلي بالإضافة إلى متعاملي المراجعة، وسبق للبنك أن وسع مظلة المؤمن لهم في 2010 لتصبح 50 ألف دينار فأقل بدلا من 40 ألف دينار فأقل والتي حددت عام 2007، بعد أن كانت 25 ألف دينار فأقل (البنك الإسلامي الأردني، 2013: 24-25).

أما بالنسبة لبند التبرعات نجد أنها متفاوتة بشكل بسيط، ويلاحظ أن حجم الإنفاق على هذه الأوجه الخيرية متفاوت، أقلها كان عام (2007) والسبب في ذلك أنه لم يكن هناك تبرع للصندوق الهاشمي للتنمية البشرية ولا للصندوق للأمان لمستقبل الأيتام. وأكبر حجم للإنفاق كان في عام (2013) بسبب التبرع السخي لمركز الحسين للسرطان لأول مرة. ويمكن ملاحظة سبب هذا التفاوت عند النظر في تفصيل بنود هذه التبرعات في الجدول (2).

القروض لمن ليس لهم حسابات لدى البنك إن توفر الكفيل (الشبول، 2014).

وفيما يتعلق بالإنفاق على صندوق التأمين التبادلي، والذي يتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيده مديونيته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر (البنك الإسلامي الأردني، 2013: 24)، فإن هذا البند يختص فيه البنك الإسلامي دون البنك العربي الإسلامي الدولي، بسبب أن ملكية البنك الإسلامي تعود لمجموع المساهمين الذين يتكافلون فيما بينهم على جبر الضرر، بينما هذا البند من بنود المحفظة الاجتماعية غير موجود في البنك العربي الإسلامي الدولي لأن ملكيته تعود بالكامل للبنك العربي (البنك الإسلامي الأردني، 2013: 45)، أي لا يوجد فيه مساهمون غير ملاك البنك العربي.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق على هذا البند من بنود المحفظة الاجتماعية يلاحظ أنه قد تزايد من عام (2008) إلى عام (2013)، بسبب أن البنك قد وسع مظلة المؤمن عليهم اعتبارا من

جدول 2 تفصيل إجمالي التبرعات (بآلاف الدنانير)⁽¹⁾

السنة	لجان مساجد	حفظ القرآن الكريم ومسابقات	زكاة	جمعيات خيرية ولجان	جمعيات وبنات	ونقافية	وبرامج تعليمية	مؤتمرات علمية	البشرية	الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية	للمستقبل الأيتام	صندوق الأمان	مركز الحسين للسرطان	المجموع
2007	21,5	37,6	123,0	19,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	201,5
2008	20,3	37,0	111,6	36,2	106,3	29,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	340,9
2009	49,418	48,5	50,3	36,376	55,996	29,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	270,1
2010	41,8	49,350	96,825	66,3	89,537	21,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	364,8
2011	13,4	58,6	157,509	157,0	73,609	48,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	508,1
2012	15,137	45,173	148,419	175,535	77,009	32,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	493,3
2013	9,3	81,4	128,462	66,672	83,46	32,0	200,000	601,3	601,3	601,3	601,3	601,3	601,3	601,3

(1) الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من عام (2007) إلى عام (2013).

المصارف الإسلامية التي رسخت في أذهان الناس حول مساهمة المصارف الإسلامية في الجانب الاجتماعي؟ الجدول (3) التالي يبين نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية في البنك الإسلامي الأردني.

يشير الجدول أعلاه إلى تفصيل إجمالي التبرعات إلى أن هذه التبرعات تتفق في وجوه عدة: دينية وعلمية وثقافية واجتماعية وصحية، وقوام كل هذه الأوجه هو التكافل الاجتماعي.

وبعد عرض التحليل المالي لبنود المحفظة الاجتماعية، يثار التساؤل التالي: هل حجم الإنفاق على بنود المحفظة الاجتماعية يشكل نسبة ترتقي إلى ما تصوره الرواد الأوائل في كتاباتهم عن

يشير الجدول (4) إلى حجم إنفاق البنك العربي الإسلامي الدولي على بنود المحفظة الاجتماعية. وهذه البنود هي: القرض الحسن والتبرعات.

جدول 4 محفظة التكافل الاجتماعي للبنك العربي الإسلامي الدولي ⁽¹⁾			
السنة	القرض الحسن	التبرعات	المجموع
2007	76,990	8,942	85,932
2008	141,678	18,640	160,318
2009	134,137	27,113	161,250
2010	188,904	92,683	281,587
2011	370,697	100,664	471,361
2012	5,541,596	253,228	5,794,824
2013	8,838,967	324,581	9,163,548

⁽¹⁾ الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي من عام (2007) إلى عام (2013).

يلاحظ على التركيبة البنوية للمحفظة الاجتماعية في البنك العربي الإسلامي الدولي أن بند الزكاة غير موجود فيها، وقد وضحت الدراسة سبب ذلك عند تحليل البيانات المالية للمحفظة الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني جدول (1). وفيما يتعلق بالإنفاق على القرض الحسن يلاحظ أنه قد تزايد باضطراد من عام (2007) إلى عام (2011) ثم قفز بشكل كبير في عام (2012) حيث وصل الإنفاق على القرض الحسن إلى ما يزيد عن الخمس ملايين ونصف، ثم ارتفع هذا الإنفاق بشكل أكبر في عام (2013) ليصل إلى ما يقارب (9) ملايين دينار. أما بالنسبة لبند التبرعات فنجد أنها متزايدة باضطراد من 2007-2013م، ويمكن ملاحظة تفصيلات هذه التبرعات من خلال الاطلاع على جدول (5).

جدول 3 نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية للبنك الإسلامي الأردني ⁽¹⁾			
السنة	المحفظة الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني	المحفظة الاستثمارية	نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية
2007	9,286,500	678,956,163	1.368%
2008	22,460,900	806,222,472	2.786%
2009	13,644,100	913,106,321	1.494%
2010	22,486,800	1,039,338,553	2.164%
2011	24,545,100	1,080,996,393	2.271%
2012	21,538,300	1,753,437,221	1.228%
2013	23,581,300	1,758,780,295	1.341%

⁽¹⁾ الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من عام (2007) إلى عام (2013).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق على المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية خلال مدة الدراسة تراوحت بين 1.341%-2.786%، وهي تقريبا تتراوح حول معدلات زكاة الأموال النقدية، وهذا مؤشر ذو دلالة على دور البنك الإسلامي الأردني في مساهمته في تفعيل مؤسسة التكافل الاجتماعي من خلال إنفاقه على بنود المحفظة الاجتماعية التي تعتبر أحد الركائز المهمة لملاحم البعد الاجتماعي. ثانياً: تحليل البيانات المالية المتعلقة بالبنك العربي الإسلامي الدولي:

جدول 5 تفصيل إجمالي التبرعات (بآلاف الدنانير) ⁽¹⁾					
السنة	البشرية الهاشمية للتنمية	الصندوق الأردني	القرآن الكريم ومسابقات متنوعة	وهيات ولجان جمعيات خيرية	الإسلامي آل البيت للفكر والثقافة ومؤسسة وبرامج تعليمية ومبادرات علمية
2007	-	-	7,942	1,000	8,942
2008	-	-	1,090	5,000	18,640
2009	-	-	8,623	5,940	27,113
2010	-	-	68,933	11,200	92,683
2011	57,699	24,415	6,000	12,550	100,664

253,228	-	160,000	63,145	30,083	2012
324,581	-	160,000	132,057	32,524	2013

(1) الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي من عام (2007) إلى عام (2013).

المالية، تمويل الأصول والخدمات الحقيقية المنتجة، الإنفاق على بنود التكافل الاجتماعي.

2. هناك مساهمة من البنوك الإسلامية محل الدراسة في الإنفاق على بنود التكافل الاجتماعي، مع ملاحظة أن مساهمة البنك الإسلامي الأردني كانت جلية حيث تراوحت بين 1.341% - 2.786%، وهي معدلات تتراوح حول معدل زكاة الأموال النقدية، في حين أن مساهمة البنك العربي الإسلامي الدولي كانت متدنية جدا حيث وصلت في أحسن حالاتها تقريبا 0.6%.

3. غياب بند الزكاة من بنود المحفظة الاجتماعية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة، حيث بينت التقارير السنوية لها أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين وأصحاب الحسابات المختلفة.

4. أصبح التزام البنوك الإسلامية بالإنفاق على بنود المحفظة الاجتماعية التزاما أدبيا، كون التنظير للمؤسسات المالية الإسلامية ركز على هذا البعد.

ثانياً: التوصيات:

1. توصي الدراسة البنوك الإسلامية بالموازنة بين العائد الربحي والإنفاق الاجتماعي لما لهذا الإنفاق من أهمية في تعزيز البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية.

2. توصي الدراسة البنوك الإسلامية بالأخذ بجميع ملامح البعد الاجتماعي من حيث الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملاتها واستثمار أموالها في مشروعات تنموية تنتج السلع والخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع وتفعيل كافة بنود مؤسسة التكافل الاجتماعي.

3. توصي الدراسة البنوك الإسلامية بزيادة نسبة الإنفاق على المحفظة الاجتماعية وخصوصا عند البنوك ذات النسب المنخفضة جدا.

ويشير جدول تفصيل إجمالي التبرعات إلى أن هذه التبرعات تتفق في وجوه عدة كما هو الحال عند البنك الإسلامي الأردني وليبيان نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية في البنك العربي الإسلامي الدولي، نلاحظ هذه النسب في الجدول (6).

جدول 6 نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية للبنك العربي الإسلامي الدولي ⁽¹⁾			
السنة	المحفظة الاجتماعية للبنك العربي الإسلامي الدولي	المحفظة الاستثمارية	نسبة المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية
2007	85,932	605,698,370	0.014187%
2008	160,318	817,241,506	0.019617%
2009	161,250	1,149,638,233	0.014062%
2010	281,587	1,240,351,583	0.007472%
2011	471,361	1,251,634,949	0.003766%
2012	5,794,824	1,034,147,849	0.5603%
2013	9,163,548	1,497,426,759	0.6120%

(1) الجدول من إعداد الباحثين على ضوء التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي من عام (2007) إلى عام (2013).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق على المحفظة الاجتماعية إلى المحفظة الاستثمارية خلال مدة الدراسة أن مساهمة البنك العربي الإسلامي الدولي كانت متدنية جدا حيث وصلت في أحسن حالاتها تقريبا 0.6%، وهذه النسبة لا ترقى بحال من الأحوال إلى ما هو متأمل من دور البنوك الإسلامية في رفد مؤسسة التكافل الاجتماعي (المحفظة الاجتماعية).

الخاتمة: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. ملامح البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية تقوم على: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بكافة معاملاتها وأنشطتها

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأنصاري، محمود، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دون طبعة (1983)
التقارير السنوية: البنك الإسلامي الأردني، الأردن (2007-2013).

التقارير السنوية: البنك العربي الدولي الإسلامي، الأردن (2007-2013).

الجراح، مفلح فيصل، دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن (2008).

الزيود، عبد الناصر طلب، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن (2008-2010). مجلة دراسات للعلوم الإدارية- الجامعة الأردنية، 40(1)، (2013) 75-87.

الزيود والخشمان، عبد الناصر طلب، وتالا عارف، وناديا إبراهيم، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، دراسة حالة البنوك الإسلامية في الأردن. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية- جامعة آل البيت، 10(2)، (2014) 371-391.

السبهاني، عبد الجبار حمد، الوجيز في المصارف الإسلامية. ط1، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن (2014).
العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية: أحكامها- مبادئها - تطبيقاتها المصرفية. الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن (2010).

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (1996).

الهييتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دار أسامة، عمان، الأردن (1991).

سليمان، محمد جلال، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة (1996).

معيار المحاسبة المالية رقم (9) الزكاة: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (2007).
المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (35) الزكاة: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2010).
الشبول، هشام (2014): مقابلة شخصية مع السيد هشام شبول مدير البنك الإسلامي الأردني، فرع شارع بغداد، إربد، بتاريخ 2014/2/2.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Hassan, A., and Harahap, S. S. Exploring corporate Social Responsibility Disclosure: the Case of Islamic Banks. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 3(3), (2010) 203 – 227.

Dusuki, A. W., and Dar, H. A. **Stakeholders' Perceptions of Corporate Social Responsibility Of Islamic banks: Evidence from Malasian Economy.** (Electronic Version) International Islamic University Malaysia (2004) 389-417. Retrieved Feb, 5, 2015 from <http://www.kantakji.com/media/9439/stakeholders%E2%80%99-perceptions-of-corporate.pdf>